

إعلان عن منح مؤقت لصفقة

اعادة طلب العروض الوطني و الدولي المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 06 / 2023 بعد الإلغاء

" الموافقة على دراسات التنفيذ ، مراقبة و متابعة اشغال انجاز النظام الكلي و التهيئة امتداد خط مترو الجزائر
" الحراش وسط - باب الزوار- المطار هواري بومدين "

طبقا لأحكام المادة 65 الفقرة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و التفويضات المرفق العام، تعلم مؤسسة مترو الجزائر كافة المتعهدين المشاركين في اعادة طلب العروض الوطني و الدولي المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا بعد الإلغاء رقم 06/2023 التي صدرت في الجريدتين الوطنيتين المجاهد والشعب بتاريخ 2023/09/10 وفي النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (ن.ر.ص.م.ع) المتضمنة " الموافقة على دراسات التنفيذ ، مراقبة و متابعة اشغال انجاز النظام الكلي و التهيئة امتداد خط مترو الجزائر" الحراش وسط - باب الزوار- المطار هواري بومدين " أنه قد تقرر بعد صدور نتائج التقييم التقني و المالي من طرف لجنة تقييم العروض، منح الصفقة مؤقتا للمتعهد المبين فيما يلي :

اسم المتعهد	مبلغ العرض بالدينار الجزائري(دج) مع احتساب كل الرسوم
JFA (Portugal)	1 755 635 766,84 دج

نتائج التقييم		
نقطة العرض التقني 450 / نقطة	نقطة العرض المالي 300 / نقطة	المجموع / 750 نقطة
385 ,00 نقطة	300 ,00 نقطة	685,00 نقطة

طبقا لأحكام المادة 82 الفقرات 01،02 و 03 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و التفويضات المرفق العام، يمكن للمتعهدين المعارضين لهذا الإختيار إيداع طعون لدى اللجنة القطاعية للصفقات العمومية بوزارة الأشغال العمومية و المنشآت القاعدية ، خلال مدة لا تتعدى عشرة (10) أيام تحتسب ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان في إحدى الجرائد الوطنية و النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي "ن ر ص م ع".

إذا كان اليوم العاشر يصادف يوم راحة او عطلة قانونية، يتم تمديد تاريخ الإيداع إلى يوم العمل الموالي.
تدعو مؤسسة مترو الجزائر المتعهدين الراغبين في الاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم ترشيحاتهم وعروضهم التقنية والمالية، الاتصال بمصالحها في اجل أقصاه ثلاثة (03) أيام تحتسب ابتداء من اليوم الأول لنشر إعلان المنح المؤقت للصفقة، وذلك طبقا لأحكام المادة 82 الفقرة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و التفويضات المرفق العام.